مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية: مادة تدريبية للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم

الوحدة ٣ – عرض البيانات المالية

المجمع العربي للمحاسبين القانونيين
The Arab Society of Certified Accountants (ASCA)

IFRS™

مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية: مادة تدريبية للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم

بما فيها النص الكامل للقسم "*عرض البيانات المالية*" من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية في ٩ يوليو ٢٠٠٩،

مع توضيحات مفصلة وأسئلة تقييم ذاتي ودراسات حالة.

مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

شارع ٣٠ كانون

لندنEC4M 6XH

المملكة المتحدة.

هاتف: ٦٤١٠ ٧٢٤٦ ٢٠(٠) ٤٤+

فاكس: ٦٤١١ ٧٢٤٦ ٢٠(٠) ٤٤+

البريد الالكتروني info@ifrs.org

هاتف الإصدارات: ٢٧٣٠ ٧٣٣٢ ٢٠(٠) ٤٤+

فاكس الإصدارات: ٢٧٤٩ ٧٣٣٢ ٢٠(٠) ٤٤+

البريد الإلكتروني publications@ifrs.org

الموقع الالكتروني www.ifrs.org

المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (ASCA)

ص.ب: ٩٢٢١٠٤، عمان ١١١٩٢

هاتف: ٥١٠٠٩٠٠-٦-٩٦٢+

فاكس: ٥١٠٠٩٠١-٦-٩٦٢+

عمان-المملكة الأردنية الهاشمية

بريد إلكتروني: asca.jordan@tagi.com

موقع: www.ascasociety.org

This training material has been prepared by IFRS Foundation education staff. It has not been approved by the International Accounting Standards Board (IASB). The training material is designed to assist those training others to implement and consistently apply the IFRS for SMEs. For more information about the IFRS education initiative visit
http://www.ifrs.org/Use+around+the+world/Education/Education.htm .

IFRS Foundation®
30 Cannon Street | London EC4M 6XH | United Kingdom
Telephone: +44 (0)20 7246 6410 | Fax: +44 (0)20 7246 6411
Email: info@ifrs.org Web: ww.ifrs.org

Copyright © 2010 IFRS Foundation®

Right of use
Although the IFRS Foundation encourages you to use this training material, as a whole or in part, for educational purposes, you must do so in accordance with the copyright terms below.

Please note that the use of this module of training material is not subject to the payment of a fee.
Copyright notice
All rights, including copyright, in the content of this module of training material are owned or controlled by the IFRS Foundation.

Unless you are reproducing the training module in whole or in part to be used in a stand-alone document, you must not use or reproduce, or allow anyone else to use or reproduce, any trademarks that appear on or in the training material. For the avoidance of any doubt, you must not use or reproduce any trade mark that appears on or in the training material if you are using all or part of the training materials to incorporate into your own documentation. These trademarks include, but are not limited to, the IFRS Foundation and IASB names and logos.
When you copy any extract, in whole or in part, from a module of the IFRS Foundation training material, you must ensure that your documentation includes a copyright acknowledgement that the IFRS Foundation is the source of your training material. You must ensure that any extract you are copying from the IFRS Foundation training material is reproduced accurately and is not used in a misleading context. Any other proposed use of the IFRS Foundation training materials will require a license in writing.

Please address publication and copyright matters to:
IFRS Foundation Publications Department
30 Cannon Street London EC4M 6XH United Kingdom
Telephone: +44 (0)20 7332 2730 Fax: +44 (0)20 7332 2749
Email: publications@ifrs.org Web: www.ifrs.org

The IFRS Foundation, the authors and the publishers do not accept responsibility for loss caused to any person who acts or refrains from acting in reliance on the material in this publication, whether such loss is caused by negligence or otherwise.

The Arabic translation of the Training Material for the IFRS® for SMEs contained in this publication has not been approved by a review committee appointed by the IFRS Foundation. The Arabic translation is copyright of the IFRS Foundation.

The IFRS Foundation logo, the IASB logo, the IFRS for SMEs logo, the 'Hexagon Device', 'IFRS Foundation', 'eIFRS', 'IAS', 'IASB', 'IASC Foundation', 'IASCF', 'IFRS for SMEs', 'IASs', 'IFRS', 'IFRSs', 'International Accounting Standards' and 'International Financial Reporting Standards' are Trade Marks of the IFRS Foundation

مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية: مادة تدريبية للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم

بما فيها النص الكامل للقسم ١ *"عرض البيانات المالية"* من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية في ٩ يوليو ٢٠٠٩، مع توضيحات مستفيضة وأسئلة تقييم ذاتي ودراسات حالة.

مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

شارع ٣٠ كانون

لندنEC4M 6XH

المملكة المتحدة.

هاتف: ٦٤١٠ ٧٢٤٦ ٢٠(٠) ٤٤+

فاكس: ٦٤١١ ٧٢٤٦ ٢٠(٠) ٤٤+

البريد الكتروني info@ifrs.org

هاتف الإصدارات: ٢٧٣٠ ٧٣٣٢ ٢٠(٠) ٤٤+

فاكس الإصدارات: ٢٧٤٩ ٧٣٣٢ ٢٠(٠) ٤٤+

البريد الإلكتروني publications@ifrs.org

الموقع الالكتروني www.ifrs.org

تم إعداد المادة التدريبية من قبل موظفي التعليم في مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. ولم يوافق عليها مجلس معايير المحاسبة المالية. وتم تصميم المادة التدريبية لمساعدة من يدربون غيرهم على تنفيذ وتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم بشكل متناسق. وللمزيد من المعلومات حول مبادرة التعليم بشأن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، يرجى زيارة الموقع الالكتروني http://www.ifrs.org/Use+around+the+world/Education/Education.htm.

مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية
شارع ٣٠ كانون، لندن EC4M 6XH ، المملكة المتحدة.
هاتف: ٦٤١٠ ٧٢٤٦ ٢٠(٠) ٤٤+، فاكس: ٦٤١١ ٧٢٤٦ ٢٠(٠) ٤٤+
بريد الكتروني info@ifrs.org ، الموقع الالكتروني www.ifrs.org

حق الانتفاع

بالرغم من أن مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية تشجع استخدام هذه المادة التدريبية، بكاملها أو استخدام أجزاء، للغايات التعليمية، فيجب القيام بذلك وفقا لشروط حقوق التأليف الواردة أدناه .
نرجو أن تلاحظ أن استخدام هذه الوحدة من مادة التدريب لا يخضع لدفع أي رسوم.

حقوق التأليف

جميع الحقوق، بما فيها حقوق التأليف، الواردة في محتوى هذه الوحدة من المادة التدريبية مملوكة لمؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية .

ما لم تتم إعادة إنتاج الوحدة التدريبية بشكل جزئي أو كامل ليتم استخدامها في وثيقة مستقلة، فلا يجوز استخدام أو إعادة إنتاج أية علامات تجارية تظهر على المادة التدريبية أو فيها. ولتجنب أية شكوك، يجب عدم استخدام أو إعادة إنتاج أية علامات تجارية تظهر على المادة التدريبية أو فيها في حال استخدام كامل المادة التدريبية أو جزء منها لإدراجها في وثيقة أخرى. وتشمل هذه العلامات التجارية، على سبيل المثال لا الحصر، أسماء وشعارات مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومجلس معايير المحاسبة الدولية .

وعند نسخ أي مستخلص، بشكل كامل أو جزئي، من وحدة من مواد تدريب مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، فينبغي ضمان شمول المستندات لإقرار حقوق تأليف بأن مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية هو مصدر المادة التدريبية. وينبغي ضمان إعادة أي مستخلص يتم نسخه من مواد تدريب مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بشكل دقيق ولا يستخدم في سياق مضلل . وينبغي الحصول على ترخيص خطي لأي استخدام أخر مقترح للمواد التدريبية لمؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

يرجى إرسال المسائل المتعلقة بالإصدارات وحقوق التأليف على العنوان التالي :
دائرة إصدارات مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية
شارع ٣٠ كانون، لندنEC4M 6XH ، المملكة المتحدة
هاتف: ٢٧٣٠ ٧٣٣٢ ٢٠(٠) ٤٤+ فاكس: ٢٧٤٩ ٧٣٣٢ ٢٠(٠) ٤٤+
البريد الإلكتروني publications@ifrs.org
الموقع الإلكتروني www.ifrs.org

لا تتحمل كل من مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية و المؤلف و الناشر مسؤولية أي خسارة تلحق بأي شخص يقوم أو يمتنع عن القيام بالاعتماد على المادة الواردة في هذا الإصدار سواء أكانت هذه الخسارة ناتجة عن إهمال أو غير ذلك.

لم توافق لجنة المراجعة التي عينتها مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على الترجمة العربية لمادة التدريب لمؤسسة المعايير الدولية للشركات الصغيرة و متوسطة الحجم الواردة في هذا الإصدار.

: “IASC Foundation”, “eIFRS”, “IAS”, “IASB”, “IASC Foundation”, “IASCF”, IFRS for SMEs’, “IASs”, “IFRIC”, “IFRS”, “IFRSs”, “International Accounting Standards”, “International Financial Reporting Standards, هي علامات تجارية تخص مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية .

المحتويات

المقدمة	١
أهداف التعلم	١
المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم	٢
مقدمة إلى المتطلبات	٢
المتطلبات والأمثلة	٣
نطاق هذا القسم	٣
العرض العادل	٤
الالتزام بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم	٤
المنشاة المستمرة	٧
تكرار إعداد التقارير	١٢
تناسق العرض	١٣
المعلومات المقارنة	١٥
الأهمية والتجميع	١٦
المجموعة الكاملة للبيانات المالية	١٨
تحديد البيانات المالية	١٩
عرض المعلومات غير المطلوبة بموجب هذا المعيار	٢١
التقديرات الهامة والأحكام الأخرى	٢٣
مقارنة مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة	٢٥
اختبار المعرفة	٢٦
تطبيق المعرفة	٣٠
دراسة الحالة	٣٠
إجابة على دراسة الحالة	٣١

تم إعداد المادة التدريبية من قبل موظفي التعليم في مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. ولم يوافق عليها مجلس معايير المحاسبة المالية. وتم تحديد المتطلبات التي تنطبق على المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم الصادر من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولي في يوليو ٢٠٠٩ .

المقدمة

تركز هذه الوحدة على المتطلبات العامة لعرض البيانات المالية. وتركز الوحدات ٤–٨ على متطلبات عرض كل عنصر في البيانات المالية. وتعرف هذه الوحدة المتعلم على الموضوع وترشده من خلال النص الرسمي وتطور فهمه للمتطلبات من خلال استخدام الأمثلة وتشير إلى موعد اقتضاء التقديرات الهامة في عرض البيانات المالية. علاوة على ذلك، تشمل الوحدة أسئلة مصممة لاختبار معرفة المتعلمين بالمتطلبات ودراسة الحالة لتطوير قدرتهم على عرض البيانات المالية وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

أهداف التعلم

عند الانتهاء بنجاح من هذه الوحدة، ينبغي معرفة المتطلبات العامة لعرض البيانات المالية وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم. علاوة على ذلك، وخلال السير في دراسة الحالة التي تحاكي جوانب التطبيق العملي لتلك المعرفة، ينبغي تحسين الكفاءة لعرض البيانات المالية وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم. ينبغي على وجه التحديد:

- معرفة عناصر المجموعة الكاملة للبيانات المالية وفهم كيفية تحديد هذه العناصر وتمييزها عن المعلومات المعروضة في نفس الوثيقة المنشورة.
- فهم المتطلبات العامة للبيانات المالية لعرض المركز المالي للمنشأة وأدائها المالي والتدفقات النقدية بصورة عادلة.
- معرفة كيفية تقييم قدرة المنشاة على الاستمرار كمنشاة مستمرة.
- فهم المحاسبة وإعداد التقارير المالية المطلوبة عندما تلقي الشكوك الجوهرية بظلال هامة على قدرة المنشاة على الاستمرار كمنشأة مستمرة والمتطلبات عند تحديد أن المنشاة ليست منشاة مستمرة.
- فهم متطلبات انسجام العرض والمعلومات المقارنة البيانات المالية.
- القدرة على إظهار فهم للتقديرات الهامة المطلوبة في عرض البيانات المالية، بما فيها التقديرات خلال تقييم الأهمية النسبية والمنشاة المستمرة.

المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم

تهدف المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم إلى تطبيقه على البيانات المالية للأغراض العامة للمنشآت غير الخاضعة للمساءلة العامة (انظر القسم ١ " المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم").

وتشمل المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم متطلبات إلزامية ومواد أخرى (غير إلزامية) تم نشرها معها.

وتشمل المواد غير الإلزامية:

- تمهيدا يوفر مقدمة عامة إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم ويشرح غايتها وتنظيمها وصلاحيتها.
- إرشادات التنفيذ التي تشمل بيانات مالية توضيحية وقائمة تحقق للإفصاح.
- أساس الاستنتاجات الذي يلخص الاعتبارات الرئيسية لمجلس معايير المحاسبة الدولية في الوصول إلى استنتاجاته في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.
- الآراء المعارضة لعضو مجلس معايير المحاسبة الدولية الذي لم يوافق على نشر المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

تعتبر قائمة المصطلحات في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم جزء من المتطلبات الإلزامية.

يوجد ملحقات في القسم ٢١ "المخصصات والبنود المحتملة" والقسم ٢٢ "الالتزامات وحقوق الملكية" والقسم ٢٣ "الإيراد" من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم. وتعتبر هذه الملحقات إرشادات غير إلزامية .

مقدمة إلى المتطلبات

تهدف البيانات المالية للأغراض العامة للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم إلى توفير معلومات حول المركز المالي والأداء والتغييرات في المركز المالي للمنشأة تعتبر مفيدة لمجموعة كبيرة من المستخدمين ممن ليسوا في وضع يسمح لهم بطلب تقارير مصممة حسب احتياجاتهم المعلوماتية. ويهدف القسم ٣ إلى وصف المتطلبات العامة لعرض البيانات المالية.

ويحدد القسم عناصر المجموعة الكاملة للبيانات المالية ويحدد معايير تحديد وفصل تلك العناصر عن المعلومات الأخرى التي يمكن عرضها في نفس الوثيقة مثل البيانات المالية. وهو يحدد أيضا الحد الأدنى لمرات الإبلاغ عن المجموعة الكاملة للبيانات المالية.

وهو يحدد أنه من المفترض أن يؤدي تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم (مع الافصاحات الإضافية عند الضرورة) إلى بيانات المالية تحقق العرض العادل للمركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للمنشأة. إضافة لذلك، يتعين على المنشأة عمل بيان واضح وغير متحفظ للالتزام بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

وهو يحدد متطلبات التقييم الدوري لقدرة المنشأة على الاستمرار كمنشأة مستمرة ويحدد الإفصاح عن الشكوك الجوهرية حول قدرة المنشاة الاستمرار كمنشأة مستمرة.

وهو يوفر إرشادات لتقييم الأهمية ويحدد متطلبات تجميع البنود المتشابهة وانسجام العرض وعرض المعلومات المقارنة.

المتطلبات والأمثلة

تم تحديد متطلبات القسم ٣ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم فيما يلي وتظليلها باللون الرمادي. وتعتبر قائمة المصطلحات في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم جزء من المتطلبات. وتكون في المرة الأولى التي تظهر فيها في القسم ٣ **بخط غامق**. ولم يتم تظليل الملاحظات والأمثلة التي تم إدراجها من قبل موظفي التعليم في مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. وتم عرض الملاحظات الأخرى لموظفي التعليم في مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بين أقواس ***بخط غامق ومائل***. ولا تشكل الإضافات التي قام بها الموظفون جزء من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم ولم تتم الموافقة عليها من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية.

نطاق هذا القسم

٣.١ يشرح هذا القسم **العرض العادل للبيانات المالية**، وما يقتضيه الالتزام بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم وما هي المجموعة الكاملة للبيانات المالية.

الملاحظات

العرض العادل هو العرض الصادق لتأثيرات المعاملات والأحداث والظروف الأخرى وفقا للتعريفات ومعايير الاعتراف بالأصول والالتزامات والدخل والمصاريف.

وتعتبر البيانات المالية تمثيلا منظما للمركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للمنشأة.

المركز المالي هو العلاقة بين أصول والتزامات وحقوق ملكية المنشاة كما تم الإبلاغ عنها في بيان المركز المالي (انظر الوحدة ٤).

يعتبر **الأصل** موردا تسيطر عليه المنشأة نتيجة لأحداث سابقة ومن المتوقع تدفق منافع اقتصادية مستقبلية منه على المنشأة (انظر قائمة المصطلحات).

يعتبر **الالتزام** تعهدا حاليا على المنشاة ينشأ من أحداث سابقة ومن المتوقع تسويته نتيجة للتدفقات الصادرة من المنشاة من الموارد المتضمنة في المنافع الاقتصادية (انظر قائمة المصطلحات).

تعتبر **حقوق الملكية** المصلحة المتبقية في أصول المنشأة بعد اقتطاع كافة التزاماتها (انظر قائمة المصطلحات).

الأداء المالي هو العلاقة بين دخل ومصاريف المنشأة حسبما تم الإبلاغ عنه في بيان الدخل الشامل (انظر الوحدة ٥).

الدخل هو عبارة عن الزيادات في المنافع الاقتصادية خلال فترة إعداد التقارير بصورة تدفقات واردة أو تحسينات على الأصول أو تخفيضات في الالتزامات تؤدي إلى زيادات في حقوق الملكية، عدا تلك المتعلقة بالمساهمات من مستثمري حقوق الملكية (انظر قائمة المصطلحات).

المصاريف هي عبارة عن تخفيضات في المنافع الاقتصادية خلال فترة إعداد التقارير بصورة تدفقات صادرة أو استنفاذ للأصول أو تكبد للالتزامات تؤدي إلى انخفاض في حقوق الملكية، عدا تلك المتعلقة بالتوزيعات على مستثمري حقوق الملكية (انظر قائمة المصطلحات).

يتم عرض المساهمات من (والتوزيعات على) مستثمري حقوق الملكية لفترة إعداد التقارير في بيان التغيرات في حقوق الملكية (انظر الوحدة ٦).

التدفقات النقدية هي التدفقات الواردة للنقد والنقد المعادل. ويتم عرض المعلومات حول التغييرات في النقد والنقد المعادل للمنشاة في فترة إعداد التقارير في بيان التدفقات النقدية للمنشأة (انظر الوحدة ٧).

العرض العادل

٣.٢ تعرض البيانات المالية بصورة عادلة **المركز المالي والأداء** المالي و**التدفقات النقدية** للمنشأة. ويقتضي العرض العادل التمثيل الصادق لتأثيرات المعاملات والأحداث والظروف الأخرى ووفقا للتعريفات ومعايير الاعتراف بالأصول والالتزامات والدخل والمصاريف المحددة في القسم ٢ "المفاهيم والمبادئ السائدة".

(أ) من المفترض أن يؤدي تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم (مع الافصاحات الإضافية عند الضرورة) إلى بيانات المالية تحقق العرض العادل للمركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للمنشأة.

(ب) كما هو موضح في الفقرة ١.٥، فإن تطبيق هذا المعيار من قبل منشأة خاضعة للمسائلة العامة لا يؤدي إلى عرض عادل وفقا لهذا المعيار.

وتعتبر الافصاحات الإضافية المشار إليها في (أ) ضرورية عندما يكون الالتزام بالمتطلبات المحددة الواردة في هذا المعيار غير كافي لتمكين المستخدمين من فهم تأثير معاملات معينة وأحداث وظروف أخرى على مركز المنشاة المالي وأدائها المالي.

الملاحظات

في بعض الظروف، يكون من الضروري تزويد مستخدمين البيانات المالية بالمزيد من الافصاحات عدا تلك المطلوبة بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم من اجل تحقيق العرض العادل للمركز المالي للمنشأة وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية. فعلى سبيل المثال، عندما تقوم المنشاة بمعظم عمليات بيعها إلى عميل واحد، أو في غياب إعداد التقارير حول القطاعات[١]، في موقع جغرافي واحد أو قطاع صناعي واحد، يعتبر الإفصاح عن تركيزات المبيعات ضروريا لتحقيق العرض العادل. ومن المتوقع بشكل منطقي أن تؤثر تلك المعلومات على عملية اتخاذ القرارات بالمسبة لمستخدم البيانات المالية.

الالتزام بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم

٣.٣ تقوم المنشأة التي تلتزم بياناتها المالية بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم بعمل بيان واضح وغير متحفظ بهذا الالتزام في **الملاحظات**. ولا توصف البيانات المالية على أنها ملتزمة بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم إلا إذا لكانت تلتزم بمتطلبات هذا المعيار.

مثال – بيان الالتزام

مثال ١ تعد المنشأة بياناتها المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢×٢٠ وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم

[١] لا تتطرق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم إلى إعداد التقارير حول القطاعات (أي أنها لا تقتضي عرض المعلومات حول القطاع في البيانات المالية).

[مستخلص من] الملاحظة ٢ "أساس الإعداد والسياسات المحاسبية"

تم إعداد هذه البيانات المالية الموحدة وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

الملاحظات

تهدف المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم إلى أن يتم استخدامها من قبل المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم هي:

(أ) التي لا تخضع للمساءلة العامة؛ و

(ب) التي تنشر البيانات المالية للأغراض العامة للمستخدمين الخارجيين. وتشمل الأمثلة على المستخدمين الخارجيين المالكين غير المشاركين في إدارة الأعمال والدائنين الموجودين والمحتملين ووكالات التصنيف الائتماني.

وتكون المنشاة خاضعة للمساءلة العامة إذا:

(أ) تم تداول ديونها أو أدوات حقوق ملكيتها في سوق عامة أو أنها كانت في خضم إصدار أدوات للتداول في سوق عامة (سوق بورصة محلية أو أجنبية أو سوق بيع مباشر، بما فيها الأسواق المحلية والإقليمية)؛ أو

(ب) امتلكت أصولا بصفة ائتمانية لمجموعة كبيرة من الجهات الخارجية كأحد أعمالها الرئيسية. وتكون هذه هي الحالة بالعادة مع البنوك واتحادات الائتمان وشركات التأمين وتجار أو وسطاء الأوراق المالية وصناديق الاستثمار المشترك والبنوك الاستثمارية (انظر الفقرات ١.١ – ١.٣).

أمثلة – بيان الالتزام يعتبر ملائما

مثال ٢ تعد المنشأة التي لا تخضع للمساءلة العامة بياناتها المالية بما يلتزم بمتطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم

تقوم المنشأة بعمل بيان واضح وغير متحفظ في الملاحظات بالالتزام بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

مثال ٣ تعد المنشأة التي لا تخضع للمساءلة العامة بياناتها المالية بإتباع مبادئ المحاسبة المقبولة عموما المحلية لنطاق الاختصاص الذي تعمل فيه. ويعتبر محتوى مبادئ المحاسبة المقبولة عموما المحلية، باستثناء الاسم، نفس محتوى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

يمكن أن تقدم المنشأة بيانا واضحا وغير متحفظ بالالتزام بمبادئ المحاسبة المقبولة عموما المحلية أو بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم أو كليهما في الملاحظات.

أمثلة – بيان الالتزام يعتبر غير ملائم

مثال ٤ تعد المنشأة التي لا تخضع للمساءلة العامة بياناتها المالية وفقا للمتطلبات الضريبية لاحتساب الدخل الخاضع للضريبة (ومصاريف الضريبة) لنطاق الاختصاص الذي تعمل فيهوتختلف المتطلبات الضريبية في نطاق الاختصاص عن متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

لا تلتزم بيانات المنشاة المالية بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم. لذلك، لا يمكن وصفها على أنها تلتزم بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

مثال ٥ تعد المنشأة التي لا تخضع للمساءلة العامة بياناتها المالية وفقا لمتطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

تخضع المنشاة للمساءلة العامة،. لذلك، لا يمكن وصف بياناتها المالية على أنها تلتزم بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم. وينطبق هذا الأمر حتى عندما يكون مطلوبا من المنشاة بموجب القانون إعداد وصف بياناتها المالية وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم (انظر الفقرة ١.٥).

مثال ٦ تعد المنشأة التي لا تخضع للمساءلة العامة بياناتها المالية بإتباع مبادئ المحاسبة المقبولة عموما المحلية لنطاق الاختصاص الذي تعمل فيه. وتستند مبادئ المحاسبة المقبولة عموما المحلية بشكل أساسي إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم. غير انه هناك بعض الاختلافات الجوهرية بين متطلبات مبادئ المحاسبة المقبولة عموما المحلية ومتطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

لا تلتزم بيانات المنشاة المالية بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم. لذلك، لا يمكن وصفها على أنها تلتزم بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

٣.٤ في الظروف النادرة جدا عندما تستنتج الإدارة أن الالتزام بهذا المعيار سيكون مضللا بحيث يتعارض مع **الهدف من البيانات المالية** للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم المحددة في القسم ٢، فإن المنشاة لا تلتزم بالمتطلب بالطريقة الواردة في الفقرة ٣.٥ ما لم يمنع إطار تنظيمي ذو علاقة عدم الالتزام هذا.

٣.٥ عندما لا تلتزم المنشأة بمتطلبات هذا المعيار وفقا للفقرة ٣.٤، فعليها الإفصاح عما يلي:

(أ) أن الإدارة قد استنتجت أن البيانات المالية تعرض بصورة عادلة المركز المالي للمنشاة وأداءها المالي وتدفقاتها المالية.

(ب) أنها التزمت بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، باستثناء أنها لم تلتزم بمتطلب معين لتحقيق العرض العادل.

(ج) طبيعة عدم الالتزام، بما فيها المعاملة التي تقتضيها المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم والسبب وراء أن تضليل تلك المعاملة في ظل الظروف بحيث تتعارض مع الهدف من البيانات المالية المحددة في القسم ٢ والمعاملة المتبعة.

٣.٦ عند عدم التزام المنشأة بمتطلب في هذا المعيار في فترة سابقة، وان عدم الالتزام يؤثر على المبالغ المعترف بها في البيانات المالية للفترة الحالية، فعليها عمل الافصاحات المحددة في الفقرة ٣.٥(ج).

٣.٧ في الظروف النادرة جدا عندما تستنتج الإدارة أن الالتزام بهذا المعيار سيكون مضللا بحيث يتعارض مع الهدف من البيانات المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم المحددة في القسم ٢، غير أن الإطار التنظيمي المعني يحظر عدم الالتزام بالمتطلب، فإن على المنشأة، بأكبر قدر ممكن، تقليل

جوانب التضليل الحاصلة للالتزام من خلال الإفصاح عما يلي:

(أ) طبيعة المتطلب في هذا المعيار والسبب وراء استنتاج الإدارة أن الالتزام بهذا المتطلب سيكون مضللا في ظل الظروف وانه يتعارض مع الهدف من البيانات المالية المحددة في القسم ٢.

(ب) لكل فترة معروضة، ستكون التعديلات على كل بند في البيانات المالية التي استنتجت الإدارة أنها ستكون ضرورية لتحقيق العرض العادل.

المنشاة المستمرة

٣.٨ عند إعداد البيانات المالية، تقوم المنشاة التي تستخدم هذا المعيار بعمل تقييم لقدرة المنشاة على الاستمرار كمنشأة مستمرة. وتعتبر المنشاة منشأة مستمرة إلا إذا كانت الإدارة تنوي تصفية المنشاة أو إيقاف عملياتها، أو ليس لديها بديل واقعي غير القيام بذلك. وعند تقييم ما إذا كان افتراض المنشأة المستمرة ملائما، تأخذ الإدارة بعين الاعتبار كافة المعلومات المتوفرة حول المستقبل، والتي تكون على الأقل دون حصر، ١٢ سهرا من تاريخ **إعداد التقارير**.

الملاحظات

تتخلى المنشأة عن أساس المنشأة المستمرة فقط عندما تنوي إدارتها إما تصفية المنشاة أو إيقاف عملياتها أو عدم وجود بديل واقعي غير القيام بذلك. لذلك، يمكن أن يكون أساس المنشاة المستمرة ملائما حتى عندما تعاني المنشاة من صعوبات مالية. لكن، عندما تكون هناك شكوك جوهرية تتعلق بأحداث أو ظروف تلقي بظلال شكوك هامة حول قدرة المنشأة على الاستمرار كمنشأة مستمرة، فعلى المنشاة الإفصاح عن تلك الشكوك.

في بعض الحالات، قد تكون هناك بعض الشكوك حول وضع المنشاة المستمرة بالنسبة للمنشأة. وتشمل الأمثلة: (١) عندما يكون من المرجح جدا أن تكون المنشاة منشاة مستمرة (مثلا، عندما تكون المنشاة عريقة ومربحة جدا وذات يسار مالي كبير ولا تخضع لأي مخاطر مالية أو تجارية)؛ أو (٢) عندما تكون واثقة بشكل جوهري من أن المنشاة ليست منشاة مستمرة (مثلا، عندما تكون الإدارة ملتزمة بخطة لتصفية المنشاة أو إيقاف عملياتها).

في الحالات الأخرى التي لا تنوي الإدارة فيها تصفية المنشاة أو إيقاف عملياتها، فقد تكون التقديرات الهامة مطلوبة لتقييم ما إذا لم يكن لدى المنشاة بديل واقعي غير التصفية أو إيقاف عملياتها (أي، في تقييم ما إذا كانت المنشاة تملك القدرة على الاستمرار كمنشاة مستمرة). فعلى سبيل المثال، في أوقات الأزمة المالية، يمكن أن يؤثر النقص العام في الائتمان المتوفر الذي يواجه كافة المنشآت على قدرة منشأة تعتبر خلافا لذلك منشاة مربحة على الاستمرار كمنشاة مستمرة. ومهما أن أساس الإعداد، تقتضي الشكوك حول قدرة المنشاة على الاستمرار كمنشاة مستمرة من الإدارة إجراء اختبارات انخفاض قيمة لأصول المنشاة ودراسة ما إذا كانت المخصصات مطلوبة فيما يتعلق بالعقود التي أصبحت عقودا مثقلة بالالتزامات. علاوة على ذلك، إذا لم تكن المنشاة منشاة مستمرة، يمكن تخفيض قيمة الأصول إلى قيمتها العادلة مطروحا منها تكاليف البيع لان الأصل لم يعد له قيمة استخدام.

وعندما لا تكون المنشاة منشاة مستمرة، فيجب إعداد بياناتها المالية وفقا للمتطلبات الواردة في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم باستثناء الحد التي تكون فيها لتعديلات المحاسبية ضرورية لتعكس انه المنشاة لم تعد منشاة مستمرة.

مثال – افتراض المنشاة المستمرة يعتبر غير ملائم

مثال ٧ سنت الحكومة قانون إعادة التوزيع الاقتصادي في ١٥ ديسمبر ٢×٢٠. وكانت المنشأة (أ) مدرجة في الملحق (أ) من القانون كمنشاة تنوي الحكومة مصادرة عملياتها وأصولها. ومنعت الحكومة المنشآت من التصرف بأصولها. ويتم احتساب تعويض المصادرة بالقيمة العادلة للأصول الملموسة التي تم مصادرتها. ولن يتم دفع أي تعويض للأصول غير الملموسة التي يتم مصادرتها.

وتنوي الإدارة الاحتفاظ بالمنشأة (أ) ضمن الإنتاج التجاري إلى أن يتم مصادرة أصولها. وفي ذلك الوقت، من المتوقع أن لا يكون لدى المنشأة (أ) بديل واقعي سور التوقف عن المتاجرة. ومن المتوقع حدوث المصادرة خلال ٣ اشهر من نهاية فترة إعداد التقارير. لذلك تم إعداد البيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢×٢٠ على أساس غير المنشاة المستمرة. وعلى وجه الخصوص، تم تخفيض قيمة أصول ملموسة معينة إلى القيمة العادلة مطروحا منها تكاليف البيع وتم الاعتراف بالتعهدات التعاقدية التي تعتبر مثقلة بالالتزامات على أنها التزامات.

كيف يمكن لإدارة المنشأة (أ) أن تفصح عن معلومات حول تقييمها لوضع المنشأة كمنشأة مستمرة في البيانات المالية السنوية للمنشأة (أ) كما في ٣١ ديسمبر ٢×٢٠؟

على أساس تلك الحقائق، يعتبر الإفصاح التالي ملائما.

مستخلص من الملاحظات على البيانات المالية للمنشأة (أ) كما في ٣١ ديسمبر ٢×٢٠:

الملاحظة ١: أساس الإعداد والسياسات المحاسبية

أساس الإعداد

لم يتم إعداد البيانات المالية على أساس المنشاة المستمرة لان الحكومة أعلنت عن نيتها لمصادرة كافة أصول المنشاة وفقا لقانون إعادة التوزيع الاقتصادي الذي تم سنه مؤخرا. وبعد مصادرة الأصول، سيتم تصفية المنشأة. ومن المتوقع حصول المصادرة قبل شهر ابريل ٣×٢٠. ويوفر القانون تعويض مصادرة مساوي للقيمة العادلة للأصول الملموسة التي تم مصادرتها. وتنوي الإدارة الاحتفاظ بالمنشأة (أ) ضمن الإنتاج التجاري إلى أن تتم المصادرة وتوقف المنشاة نتيجة لذلك عملياتها. ولعكس هذه المصادرة الوشيكة، يتم تخفيض قيمة ممتلكات ومصانع ومعدات المنشأة إلى القيمة العادلة ويتم شطب أصولها غير الملموسة ويتم الاعتراف بتعهداتها التعاقدية التي تعتبر مثقلة بالالتزامات على أنها التزامات.

٣.٩ عندما تكون الإدارة على إطلاع، أثناء عمل تقييمها، بشكوك **جوهرية** متعلقة بأحداث أو ظروف تلقي بظلال شكوك هامة حول قدرة المنشأة على الاستمرار كمنشأة مستمرة، فعلى المنشاة الإفصاح عن تلك الشكوك. وعندما لا تعد المنشأة البيانات المالية على أساس المنشاة المستمرة، فعليها الإفصاح عن تلك الحقيق إلى جانب الأساس الذي قامت بإعداد البيانات المالية بناء عليه والسبب وراء عدم اعتبار المنشاة منشاة مستمرة.

مثال – الشكوك الجوهرية

مثال ٨ تعتبر المنشأة (ب) مصنعا كبيرا للمنتجات النسيجية للسوق المحلي

في ١ يناير ١×٢٠، ألغت الحكومة المنتخبة حديثا بصورة غير متوقعة كافة التعريفات الهامة، بما فيها تعرفة نسبتها ٥٠% على كافة المنتجات النسيجية المستوردة. وساهم ذلك الأمر إلى جانب العديد من

الإصلاحات الاقتصادية التي نفذتها الحكومة الجديدة في منح قيمة لعملة الدولة (وحدة العملة[٢]) لتعزز موقعها بشكل كبير مقابل معظم العملات الأخرى. وقلل تعزيز موقع العملة بشكل حاد من منافسة منتجات المنشأة. قبل ٢×٢٠، كانت المنشاة (ب) مربحة. لكن، وبسبب عدم قدرتها على منافسة الواردات ذات الأسعار المنخفضة، أبلغت المنشاة (ب) عن خسارة بقيمة ٣.٠٠ وحدة عملة في السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢×٢٠. وفي ٣١ ديسمبر ٢×٢٠، بلغت حقوق ملكية المنشاة (ب) ١.٠٠٠ وحدة عملة. وأعادت الإدارة هيكلة عملية المنشاة (ب) في الربع الثاني من ٢×٢٠. وساعدت إعادة الهيكلة في تقليل خسائر الربعين الثالث والرابع إلى ٥٠٠ وحدة عملة و٤٨٠ وحدة عملة على التوالي.

في ٢×٢٠، اجتمعت صناعة النسيج المحلية ونقابة العمال ضد الحكومة لإعادة فرض التعرفة على المنسوجات. وفي ١٥ ديسمبر ٢×٢٠، أعلنت الحكومة أنها ستعيد فرض تعرفة استيراد محدودة على المنسوجات في ٣×٢٠. لكنها وضحت أن هذه التعرفة لن تكون وقائية مثل التعرفة التي وضعتها الحكومة السابقة.

وفي أخر تكهناتها الاقتصادية، تنبأت الحكومة بسعر صرف عملة مستقر على المدى القصير مع ضعف تدريجي في عملة نطاق الاختصاص على المدى الطويل.

وأجرت إدارة المنشاة (ب) تقييم منشاة مستمرة في ٣١ ديسمبر ٢×٢٠. وتتوقع الإدارة أو تتكهن بأن فرض تعرفة نسبتها ١٠% على استيراد المنتجات النسيجية سيؤدي، على أسعار الصرف الحالية، إلى عودة المنشاة (ب) إلى الربحية.

كيف ينبغي على إدارة المنشأة (ب) الإفصاح عن المعلومات حول تقييم المنشاة المستمرة في البيانات المالية السنوية للمنشأة (ب) كما في ٣١ ديسمبر ٢×٢٠؟

على أساس تلك الحقائق، يعتبر الإفصاح التالي ملائما.

مستخلص من الملاحظات على البيانات المالية للمنشأة (ب) كما في ٣١ ديسمبر ٢×٢٠:

الملاحظة ١: أساس الإعداد والسياسات المحاسبية

على أساس تقييم الإدارة في ٣١ ديسمبر ٢×٢٠، تم إعداد البيانات المالية على أساس المنشاة المستمرة. ويفترض تقييم الإدارة أن الحكومة ستقوم بإعادة فرض تعرفة استيراد محدودة على المنسوجات وان سعر الصرف الحالي سيبقى ثابتا. وفي ١٥ ديسمبر ٢×٢٠، أعلنت الحكومة أن تعرفة الاستيراد المحدودة على المنسوجات ستفرض في ٣×٢٠. لكن، الحكومة وضحت أن هذه التعرفة لن تكون وقائية مثل التعرفة التي تبلغ نسبتها ٥٠ التي كانت نافذة قبل ٢×٢٠. وشريطة أن عدم تعزيز وحدة العملة، وتتوقع الإدارة أو تتكهن بأن فرض تعرفة نسبتها ١٠% على استيراد المنتجات النسيجية سيؤدي، على أسعار الصرف الحالية، إلى عودة المنشاة (ب) إلى الربحية.

في ٣١ ديسمبر ٢×٢٠، كان صافي أصول المنشأة (ب) ١.٠٠٠ وحدة عملة. وفي حال عدم فرض تعرفة استيراد وبقاء أسعار الصرف دون تغيير، يمكن أن تتجاوز التزامات المنشأة (ب) أصولها مع نهاية الربع الثالث لعام ٣×٢٠.

وعلى أساس تقييمها لتلك العوامل، تعتقد الإدارة أن المنشاة (ب) هي منشاة مستمرة.

الملاحظات – الأحداث بعد نهاية فترة إعداد التقارير

[٢] في هذا المثال، وفي كافة الأمثلة في هذه الوحدة، يتم تسمية المبالغ النقدية بوحدات العملة.

لا تقتضي المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم صراحة من المنشاة إعداد بياناتها المالية على أساس المنشاة المستمرة إذا كانت الأحداث بعد نهاية فترة إعداد التقارير تشير إلى أن افتراض المنشاة المستمرة غير ملائم.

إذا لم تتطرق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم صراحة إلى معاملة أو حدث أو طرف آخر، فيجب على المنشأة استخدام تقديرها في صياغة وتطبيق سياسة محاسبية تؤدي إلى معلومات ذات علاقة باحتياجات القرارات الاقتصادية للمستخدمين وتكون موثوقة (انظر الفقرة ١٠.٤).

في غياب متطلب ما، يسمح للمنشأة ولكن لا يتعين عليها النظر إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة (انظر الفقرة ١٠.٦).

تقتضي الفقرة ١٤ من معيار المحاسبة الدولي ١٠ "الأحداث بعد فترة إعداد التقارير" (المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة) من المنشاة عدم إعداد بياناتها المالية على أساس المنشاة المستمرة إذا كانت الأحداث بعد نهاية فترة إعداد التقارير تشير إلى أن افتراض المنشاة المستمرة غير ملائم. وأثناء إعداد هذا المتطلب، استنتج مجلس معايير المحاسبة انه إذا لم يعد افتراض المنشاة المستمرة ملائما، فإن التأثير يكون واسع النطاق بحيث يكون التغيير الأساسي في أساس المحاسبة، بدلا من التعديل على المبالغ المعترف بها ضمن أساس المحاسبة الأساسي، هو المطلوب (انظر معيار المحاسبة الدولي ١٠، الفقرة ١٥).

تقتضي الفقرة ٣.٨ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم من إدارة المنشاة، عند إعداد البيانات المالية، تقييم قدرة المنشاة على الاستمرار كمنشأة مستمرة. علاوة على ذلك، وعند عمل هذا التقييم، يتعين على المنشأة الأخذ بعين الاعتبار كافة المعلومات المتوفرة حول المستقبل، والذي يعني على الأقل على سبيل المثال لا الحصر ١٢ شهرا من تاريخ إعداد التقارير.

إضافة لذلك، يتعارض إعداد بيانات المنشاة المالية على أساس المنشأة المستمرة عندما تشير الأحداث بعد نهاية فترة إعداد التقارير إلى أن افتراض المنشاة المستمرة غير ملائم مع الهدف من البيانات المالية للأغراض العامة. وفي تلك الظروف (وفقا للفقرات ٣.٤ و٣.٧) فإن المنشأة لا تعد بياناتها المالية على أساس المنشأة المستمرة.

وسواء بالرجوع إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة أو تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم لوحدها، لا تقوم المنشاة بإعداد بياناتها المالية على أساس المنشاة المستمرة في تلك الظروف.

أمثلة – بعد نهاية فترة إعداد التقارير

مثال ٩ تم تأسيس المنشأة (ج) قبل عدة سنوات بهدف وحيد وهو التنقيب عن الذهب في عرق وحيد تملك حقوق التنقيب فيه. وفي ٣١ ديسمبر ٥×٢٠، كانت المنشاة (ج) في مركز مالي جيد وتوقعت الاستمرار في عمليات التنقيب التابعة لها لحوالي ٢٠ عاما (أي، كان المتوقع أن يتم استنفاذ عرق الذهب خلال ٢٠ عاما تقريبا).

في ١ يناير ٦×٢٠، أصبح المنجم غير عامل بشكل دائم نتيجة لزلزال نجم عنه انهيار وغرق المنجم. ونتيجة لهذا الحدث، تم وضع المنشأة (ج) في ١٥ فبراير ٦×٢٠ قيد التصفية.

وتعد الإدارة البيانات المالية للمنشأة (ج) للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٥×٢٠.

كيف تفصح إدارة المنشأة (ج) عن المعلومات حول تقييمها لوضع المنشأة كمنشاة مستمرة في البيانات المالية للمنشأة (ج) للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٥×٢٠؟

على أساس تلك الحقائق، يعتبر الإفصاح التالي ملائما.
مستخلص من الملاحظات على البيانات المالية للمنشأة (ج) كما في ٣١ ديسمبر ٥×٢٠:

الملاحظة ١: أساس الإعداد

في ١٥ فبراير ٦×٢٠، تم وضع المنشأة (ج) قيد التصفية نتيجة لأضرار الزلزال التي أدت إلى إغلاق دائم لعمل المنشأة الوحيد – وهو المنجم (س). لذلك لم يتم إعداد البيانات المالية على أساس المنشأة المستمرة. وتم شطب اصل المنجم وتخفيض قيمة الأصول الأخرى. ومن المتوقع اكتمال التصفية مع نهاية يوليو ٦×٢٠.

مثال ١٠ المنشأة (د) عبارة عن منشأة صغيرة للحفر في قاع البحر للتنقيب عن الماس

في ١٠ يناير ١×٢٠، أعلنت الحكومة المنتخبة حديثا أنها ستلغي كافة تراخيص الحفر في قاع البحر للتنقيب عن الماس المحلية التي لا تلبي معايير محددة بحلول ٣٠ يونيو ٦×٢٠. ولا تلبي المنشاة (د) حاليا كافة معايير الترخيص الجديدة. وعلى وجه الخصوص، لا يمثل المساهمون في المنشاة (د) التوزيعات السكانية في المنطقة ومواردها المالية غير كافية (أي أن نسبة ديونها حقوق ملكيتها أعلى من المستوى المحدد من قبل الحكومة الجديدة).

في أواسط يناير ٦×٢٠، بدأت المنشاة (د) مفاوضات من اجل شراء أصول والتزامات شركة منافسة (المنشاة (هـ)) في معاملة شراء على أساس الأسهم. وإذا تم إبرام الصفقة، سيؤدي الشراء إلى تلبية المنشاة (د) الكبيرة لكافة المتطلبات للحفاظ على تراخيص المنشاة (د) والمنشأة (هـ) للحفر في قاع البحر للتنقيب عن الماس.

في وقت التصريح بإصدار البيانات المالية السنوية لعام ٥×٢٠، توصلت المنشأة (د) إلى اتفاق من ناحية المبدأ مع المنشاة (هـ) لشراء أعمالها. ووصلت المفاوضات حول التفاصيل النهائية للشراء إلى مراحلها الأخيرة. وترى إدارة المنشأة (د) انه من المرجح جدا أن تتم عملية الشراء وتبقى تراخيص الحفر في قاع البحر للتنقيب عن الماس المحلية.

كيف تفصح إدارة المنشأة (د) عن المعلومات حول تقييمها لوضع المنشأة كمنشاة مستمرة في البيانات المالية للمنشأة (ج) للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٥×٢٠؟

على أساس تلك الحقائق، يعتبر الإفصاح التالي ملائما.
مستخلص من الملاحظات على البيانات المالية للمنشأة (ج) كما في ٣١ ديسمبر ٥×٢٠:

الملاحظة ١: أساس الإعداد

في ١٠ يناير ١×٢٠، أعلنت الحكومة أنها ستلغي كافة تراخيص الحفر في قاع البحر للتنقيب عن الماس المحلية التي لا تلبي معايير محددة بحلول ٣٠ يونيو ٦×٢٠. ولا تلبي المنشاة (د) حاليا كافة معايير الترخيص الجديدة. وعلى وجه الخصوص، لا يمثل المساهمون في المنشاة (د) التوزيعات السكانية في المنطقة ومواردها المالية غير كافية (أي أن نسبة ديونها إلى حقوق ملكيتها أعلى من المستوى المحدد من قبل الحكومة). غير أن المنشأة (د) تتفاوض على شراء أصول والتزامات المنشاة من خلال معاملة الدفع على أساس الأسهم. وفي حال إبرامه، سيؤدي الشراء إلى تلبية المنشأة (د) الكبيرة لمعايير الترخيص التي وضعتها الحكومة الجديدة.

وتم إعداد البيانات المالية على أساس المنشاة المستمرة. وترى الإدارة انه من المرجح جدا أن يحصل الشراء وان يتم الاحتفاظ بكافة تراخيص الحفر في قاع البحر للتنقيب عن الماس المحلية. وتم التوصل اتفاق من ناحية المبدأ لشراء عمليات المنشأة (د) وتمر المفاوضات بمراحلها الأخيرة.

مدى تكرار إعداد التقارير

٣.١٠ تعرض المنشاة مجموعة كاملة من البيانات المالية (بما فيها المعلومات المقارنة – انظر الفقرة ٣.١٤) مرة في السنة على الأقل. وعند تغيير نهاية **فترة إعداد التقارير** للمنشأة وعرض البيانات المالية السنوية لفترة أطول أو اقصر من سنة واحدة، فعلى المنشأة الإفصاح عما يلي:

(أ) تلك الحقيقة

(ب) السبب وراء استخدام فترة أطول أو اقصر.

(ج) حقيقة أن المبالغ المقارنة المعروضة في البيانات المالية (بما فيها الملاحظات ذات العلاقة) ليس قابلة للمقارنة بالكامل.

الملاحظات

يتم إعداد البيانات المالية السنوية عادة في نفس التاريخ من كل عام (مثلا، ٣١ ديسمبر). غير الحال لا تكون كذلك دائما.

في بعض نطاقات الاختصاص، يمكن أن تختار المنشآت فترة إعداد تقارير تمتد من ٥٢–٥٣ أسبوعا (مثلا تنتهي في أخر يوم سبت من شهر ديسمبر لكل عام). ويمكن أن تخدم فترات إعداد التقارير هذه اعتبارات عملية (مثلا، إتاحة حساب المخزون المادي ليؤخذ في يوم لا تفتح فيه الشركة أبوابها للعمل).

في بعض نطاقات الاختصاص، يتعين على الشركة التابعة أن يكون له تاريخ إعداد تقارير مثل شركتها الأم. وفي هذه الحالات، عندما يتم شراء المنشاة من قبل منشأة أخرى (شركتها الأم)، فإنه يتعين عليها تغيير تاريخ إعداد تقاريرها ليكون مشتركا مع شركتها الأم.

مثال ٣.١٠ – فترة إعداد التقارير

مثال ١١ في عام ٨×٢٠، قامت المنشأة (ب) بشراء المنشأة (أ). ولموافقة تاريخ إعداد تقاريرها مع تاريخ إعداد تقارير شركتها الأم، غيرت المنشأة (ب) فترة إعداد تقاريرها من ٣٠ نوفمبر إلى ٣١ ديسمبر. ونتيجة لذلك، كانت فترة إعداد التقارير للمنشاة (أ) للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٨×٢٠ ١٣ شهرا.

على أساس تلك الحقائق، يعتبر الإفصاح التالي ملائما.

مستخلص من الملاحظات على البيانات المالية للمنشأة (أ) كما في ٣١ ديسمبر ٨×٢٠:

الملاحظة ١: أساس الإعداد والسياسات المحاسبية

.....

فترة إعداد التقارير

في عام ٨×٢٠، ولموافقة فترة إعداد تقارير المنشاة مع فترة إعداد تقارير شركتها الأم (المنشأة (ب))، غيرت المنشاة نهاية فترة إعداد تقاريرها من ٣٠ نوفمبر إلى ٣١ ديسمبر. وتعبر المبالغ المعروضة في فترة إعداد التقارير لعام ٨×٢٠ عن ١٣ شهرا. وتعبر الأرقام المقارنة عن فترة ١٢

شهرا. ونتيجة لذلك، لا تعتبر المبالغ المقارنة لبيان الدخل الشامل وبيان التغييرات في حقوق الملكية وبيان التدفقات النقدية والملاحظات ذات العلاقة قابلة بالكامل للمقارنة.

تناسق العرض

٣.١١ تبقي المنشأة على عرض وتصنيف البنود في البيانات المالية من فترة إلى أخرى إلا إذا:

(أ) كان من الواضح، بعد التغيير الهام في طبيعة عمليات المنشأة أو مراجعة بياناتها المالية، أن عرضا أو تصنيفا أخر سيكون ملائما أكثر بالنظر إلى معايير اختيار وتطبيق **السياسات المحاسبية** في القسم ١٠ "السياسات المحاسبية، التقديرات والأخطاء"، أو

(ب) كان هذا المعيار يقتضي تغييرا في العرض.

الملاحظات

تغير المنشأة عرض بياناتها المالية فقط إذا العرض الذي سيتم تغييره يقدم معلومات موثوقة وأكثر أهمية بالنسبة لمستخدمي البيانات المالية وإذا كان من المرجح استمرار الهيكل المنقح، بحيث لا تتراجع قابلية المقارنة مع مرور الوقت. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يوحي الاستملاك الهام أو التصرف أو المراجعة لعرض البيانات المالية أن البيانات المالية تحتاج إلى عرضها بطريقة مختلفة.

٣.١٢ عند تغيير عرض أو تصنيف البنود في البيانات المالية، تقوم المنشاة بإعادة تصنيف المبالغ المقارنة إلا إذا كانت إعادة التصنيف **غير مجدية**. وعند إعادة تصنيف المبالغ المقارنة، تفصح المنشأة عما يلي:

(أ) طبيعة إعادة التصنيف

(ب) قيمة كل بند أو فئة بنود تم إعادة تصنيفها

(ج) سبب إعادة التصنيف

الملاحظات

لا يعتبر التغيير في تصنيف اصل ناجم عن تغيير في استخدام الأصل (مثلا، بداية التنمية بهدف البيع في سياق الأعمال العادي للنقل من الممتلكات والمصانع والمعدات إلى المخزون) هو نفسه إعادة التصنيف الواردة في الفقرة ٣.١١. وفي هذه الحالات، لا تقوم المنشاة بإعادة تصنيف المبالغ المقارنة – في حين يكون الأصل عبارة عن ممتلكات ومصانع ومعدات ويجب أن يحاسب ويتم عرضه على هذا الأساس.

أمثلة – التغيير في التصنيف

مثال ١٢ في عام ٨×٢٠، بعد مراجعة شاملة لبياناتها المالية، غيرت شركة بيع ملابس بالتجزئة طريقة تصنيفها للمصاريف في بيان الدخل الشامل من عرض تحليل المصاريف حسب طبيعتها إلى عرض تحليل المصاريف حسب وظيفتها.

ملخص المصاريف	*20X8* وحدة عملة		*20X7* وحدة عملة	
التغييرات في مخزون البضائع الجاهزة	1,000		(400)	
المواد الخام والمواد المستهلكة التي تم استخدامها	40,000		35,000	
مصاريف منافع الموظفين				
موظفو الإدارة	10,000		9,000	
موظفي المبيعات	15,000		16,000	
مصاريف الاستهلاك				
مباني وتجهيزات الإدارة	8,000		8,000	
منافذ البيع بالتجزئة	12,000		12,000	
التكاليف الأخرى	15,000	(أ)	13,000	(أ)

(أ) ٧٠% تكاليف بيع و ٣٠% تكاليف إدارة

كيف ينبغي للمنشأة الإفصاح عن المعلومات حول تغير التصنيف في بياناتها المالية للسنة المنتهية في ديسمبر ٨×٢٠؟

على أساس تلك الحقائق، تعتبر الافصاحات التالية ملائمة.

مستخلص من بيان الدخل الشامل للمنشأة

على أساس تلك الحقائق، تعتبر الافصاحات التالية ملائمة.

مستخلص من بيان الدخل الشامل للمنشأة

	للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٨×٢٠ وحدة عملة		للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٧×٢٠ كما تم إعادة عرضها وحدة عملة	
الإيراد	X		X	
تكاليف البيع	(41,000)	(أ)	(34,600)	(ب)
الربح الإجمالي	**X**		**X**	
تكاليف التوزيع	(37,500)	(ج)	(37,100)	(د)
المصاريف الإدارية	(22,500)	(هـ)	(20,900)	(و)
الربح قبل الضريبة	**X**		**X**	

...

الحسابات التي لا تشكل جزء من بيان الدخل الشامل

(أ) تغييرات في مخزون البضائع بقيمة ١.٠٠٠ وحدة عملة + مشتريات بضائع بقيمة ٤٠.٠٠٠ وحدة عملة = ٤١.٠٠٠ وحدة عملة

(ب) مشتريات بضائع بقيمة ٣٥.٠٠٠ وحدة عملة مطروحا منها تغييرات في مخزون البضائع بقيمة ٤٠٠ وحدة عملة = ٣٤.٦٠٠ وحدة عملة

(ج) مصاريف منافع موظفين بقيمة ١٥.٠٠٠ وحدة عملة + استهلاك بقيمة ١٢.٠٠٠ وحدة عملة + ٧٠% من ١٥.٠٠٠ وحدة عبارة عملة ن تكاليف أخرى = ٣٧.٥٠٠ وحدة عملة

(د) مصاريف منافع موظفين بقيمة ١٦.٠٠٠ وحدة عملة + استهلاك بقيمة ١٢.٠٠٠ وحدة عملة + ٧٠% من ١٣.٠٠٠ وحدة عملة عبارة عن تكاليف أخرى = ٣٧.١٠٠ وحدة عملة

(هـ) مصاريف منافع موظفين بقيمة ١٠.٠٠٠ وحدة عملة + استهلاك بقيمة ٨.٠٠٠ وحدة عملة + ٣٠% من ١٥.٠٠٠ وحدة عملة عبارة عن تكاليف أخرى = ٢٢.٥٠٠ وحدة عملة

(و) مصاريف منافع موظفين بقيمة ٩.٠٠٠ وحدة عملة + استهلاك بقيمة ٨.٠٠٠ وحدة عملة + ٣٠% من ١٣.٠٠٠ وحدة عملة عبارة عن تكاليف أخرى = ٢٠.٩٠٠ وحدة عملة

مستخلص من الملاحظات على البيانات المالية للمنشأة كما في ٣١ ديسمبر ٨×٢٠:

الملاحظة ١: أساس الإعداد والسياسات المحاسبية

...

التغير في التصنيف

في عام ٨×٢٠، بعد مراجعة شاملة لبياناتها المالية، غيرت المنشأة طريقة تصنيفها للمصاريف في بيان الدخل الشامل من عرض تحليل المصاريف حسب طبيعتها إلى عرض تحليل المصاريف حسب وظيفتها.

ويوفر التصنيف حسب الوظيفة معلومات موثوقة وأكثر أهمية بالنسبة لمستخدمي البيانات المالية. وهو يعرض الأداء التجاري لمنافذ البيع بالجملة ويقدم معلومات مالية حول الوظائف الإدارية ووظائف البيع في المنشأة.

٣.١٣ إذا كان من غير المجدي إعادة تصنيف المبالغ المقارنة، تفصح المنشأة عن سبب عدم جدوى إعادة التصنيف.

الملاحظات

تعني عدم الجدوى (انظر الفقرة ١٠.١٢) انه عند تطبيق متطلب ما، فإن لا يمكن للمنشأة تطبيقه بعد عمل كل جهد معقول للقيام بذلك. فعلى سبيل المثال، تكون بيانات تحديد تأثير السنة السابقة إما غير متوفرة أو أن صياغة هذه المعلومات تقتضي عددا من الافتراضات ويمكن أن تؤدي إلى معلومات غير موثوقة.

المعلومات المقارنة

٣.١٤ باستثناء إذا كان المعيار يسمح أو يقتضي خلاف ذلك، تفصح المنشأة عن المعلومات المقارنة فيما يتعلق بالفترة المقارنة السابقة لكافة المبالغ المعروضة في البيانات المالية للفترة الحالية. وتشمل المنشاة المعلومات المقارنة للمعلومات الوصفية والسردية عندما تكون ذات علاقة بفهم البيانات المالية للفترة الحالية.

الملاحظات

تشمل الأمثلة على المبالغ المقارنة التي ينبغي إعادة عرضها:

- تعديل المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم التي تقتضي التطبيق بأثر رجعي (انظر الفقرات ١٠.١١(أ) و١٠.١٢)
- التغيير الطوعي لسياسة محاسبية (انظر الفقرات ١٠.١١(ج) و١٠.٢٢)
- تصحيح خطأ في فترة سابقة (انظر الفقرات ١٠.٢١ و١٠.٢٢)

إذا اكتشفت المنشأة خطأ في البيانات المالية لفترة سابقة، فيتم تصحيح الخطأ بإعادة العرض بأثر رجعي (أي، إعادة عرض المعلومات المقارنة). وتوفر إعادة العرض بأثر رجعي معلومات مفيدة – تعتبر المعلومات أكثر أهمية وموثوقية وقابلية للمقارنة.

على نحو مشابه، يوفر التطبيق بأثر رجعي لتغيير في السياسة المحاسبية معلومات مفيدة – تعتبر المعلومات أكثر أهمية وموثوقية وقابلية للمقارنة.

يوفر التطبيق بأثر رجعي للسياسات المحاسبية وإعادة العرض بأثر رجعي لأخطاء الفترة السابقة معلومات مفيدة لان:

- الربح أو الخسارة لفترة التغيير لا يشمل تأثيرات التغييرات في السياسة المحاسبية أو الأخطاء المتعلقة بالفترات السابقة.
- المعلومات المعروضة حول الفترات السابقة تم إعدادها على نفس الأساس مثل المعلومات حول الفترة الحالية، وبالتالي تكون قابلة للمقارنة وتوفر أكثر المعلومات فائدة لتحليل التوجهات الخاص بالدخل والمصاريف.

وللأمثلة على توقيت إعادة تصنيف المبالغ المقارنة، انظر الفقرة ٣.١٢.

وتشمل الأمثلة على الافصاحات التي لا تحتاج إلى توفير المعلومات المقارنة لها:

- المطابقة بين القيمة المسجلة للعقارات الاستثمارية في بداية ونهاية فترة إعداد التقارير (انظر الفقرة ١٦.١٠(هـ))
- المطابقة بين القيمة المسجلة لكل فئة من الممتلكات والمصانع والمعدات في بداية ونهاية فترة إعداد التقارير (انظر الفقرة ١٧.٣١(هـ))
- المطابقة بين القيمة المسجلة لكل فئة من الأصول غير الملموسة في بداية ونهاية فترة إعداد التقارير (انظر الفقرة ١٨.٢٧(هـ))
- المطابقة بين القيمة المسجلة في بداية ونهاية فترة إعداد التقارير (انظر الفقرة ١٩.٢٦)
- الافصاحات حول فئات المخصصات (انظر الفقرة ٢١.١٤)
- مطابقة الأرصدة الافتتاحية والختامية لالتزام خطة المنافع المحددة (انظر الفقرة ٢٨.٤١(هـ))
- مطابقة الأرصدة الافتتاحية والختامية للقيمة العادلة لأصول الخطة (وأي حق بالتعويض معترف به على انه اصل) فيما يتعلق بخطة المنافع المحددة (انظر الفقرة ٢٨.٤١(و))

تشمل الأمثلة على الافصاحات التي لا تحتاج إلى تكرار البيانات المالية للفترات اللاحقة:

- تعديل المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم (انظر الفقرة ١٠.١٣)
- التغيير الطوعي لسياسة محاسبية (انظر السطر الأخير من الفقرة ١٠.١٤)
- تصحيح خطأ في فترة سابقة (انظر السطر الأخير من الفقرة ١٠.٢٣)

الأهمية والتجميع

٣.١٥ تعرض المنشأة بشكل منفصل كل فئة هامة من البنود المتشابهة. وتعرض المنشأة بشكل منفصل البنود ذات الطبيعة أو الوظيفة المختلفة إلا إذا كانت غير هامة.

الملاحظات

تنتج البيانات المالية من معالجة عدد كبير من المعاملات أو الأحداث الأخرى التي تتجمع في فئات وفقا لطبيعتها أو وظيفتها. وتعتبر المرحلة الأخيرة من عملية التجميع والتصنيف هي عرض البيانات المكثفة والمصنفة والتي تشكل بنود السطر في البيانات المالية. وإذا لمك يكن بند السطر مهما بشكل منفرد، يتم تجميعه مع البنود الآخر إما في تلك البيانات أو في الملاحظات. ويمكن أن يضمن البند غير الهام بصورة كافية ليضمن العرض المنفصل في تلك البيانات المالية عرضا منفصلا في الملاحظات.

٣.١٦ تعتبر الحذوفات أو الأخطاء في البنود هامة إذا كان من الممكن، بشكل منفرد أو جماعي، أن تؤثر

على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها على أساس البيانات المالية.

الملاحظات

من المفترض أن مستخدمي البيانات المالية يملكون معرفة معقولة بالأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبة والرغبة بدراسة المعلومات المالية بجهد معقول (انظر الفقرة ٢.٤). وتعتبر الحذوفات أو الأخطاء في البنود هامة إذا كان من الممكن، بشكل منفرد أو جماعي، أن تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها على أساس البيانات المالية (انظر الفقرة ٢.٦).

ويوحي تعريف الأهمية أن المنشأة لا تحتاج إلى تقديم افصاحات معينة مطلوبة بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم إذا كانت المعلومات غير هامة. علاوة على ذلك، لا تحتاج المنشاة إلى تطبيق سياساتها المحاسبية عندما يكون تأثير عدم تطبيقها غير هام (انظر الفقرة ١٠.٣).

الأمثلة – البنود غير الهامة

مثال ١٣ في عام ٩×٢٠، وقبل الموافقة على إصدار البيانات المالية للمنشاة لعام ٨×٢٠، اكتشفت المنشأة خطأ في حساب مصروف الاستهلاك للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٨×٢٠. وتجاهلت الإدارة الخطأ (أي، أن ربح المنشاة قبل الضريبة المبلغ عنه للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٨×٢٠ بقيمة ٦٠٠.٠٠٠ وحدة عملة قد تم عرض بأقل من قيمته بقيمة ١٥٠ وحدة عملة).

من الأرجح أن يكون الخطأ غير جوهري – فمن غير المرجح أن يؤثر خطأ بهذا الحجم على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي تمت على أساس البيانات المالية.

مثال ١٤ الحقائق هي نفسها في المثال ١٣. لكن، في هذا المثال، تم اكتشاف الخطأ في عام ٩×٢٠، بعد الموافقة على إصدار البيانات المالية للمنشاة لعام ٨×٢٠.

من الأرجح أن يكون خطأ الفترة السابقة غير هام – فمن غير المرجح أن يؤثر خطأ فترة سابقة بهذا الحجم على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي تمت على أساس البيانات المالية.

الأمثلة – البنود الهامة

مثال ١٥ الحقائق هي نفسها في المثال ١٣. لكن، في هذا المثال، لو قامت المنشاة بتصحيح الخطأ لخرقت ميثاقا حول الالتزام الهام طويل الأجل.

يعتبر الخطأ هاما – فمن الممكن أن يؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي تمت على أساس البيانات المالية.

مثال ١٦ في عام ٩×٢٠، وقبل الموافقة على إصدار البيانات المالية للمنشاة لعام ٨×٢٠، اكتشفت المنشأة خطأ منتظما في حساب التزام المنافع المحددة فيما يتعلق بخطة تقاعد الموظفين. وكشفت التحقيقات الإضافية أن الحساب قد تم بطريقة غير صحيحة حيث أن خطة المنافع المحددة قد بدأت في عام ٠×٢٠. وتم عرض التأثير التراكمي للخطأ على الأرباح المستبقاة للمنشاة في بداية ٨×٢٠ بأكثر من قيمته بمبلغ ٦٠٠.٠٠٠ وحدة عملة. وأبلغت المنشأة عن إجمالي حقوق ملكية بقيمة ٩٥٠.٠٠٠ وحدة عملة في ٣١ ديسمبر ٧×٢٠.

يعتبر الخطأ هاما – فمن الممكن أن يؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي تمت على أساس البيانات المالية.

مثال ١٧ في عام ٩×٢٠، وقبل الموافقة على إصدار البيانات المالية للمنشاة لعام ٨×٢٠، تم رفع قضية إجراء ضد المنشأة. وتسعى القضية إلى وراء تعويض لمجتمع يعاني من مشاكل صحية يزعم أنها ناتجة عن التلوث من مصنعه المنشأة. ونصح المستشار القانوني المنشأة بأن هناك فرصة بنسبة ٣٠% أن تكون القضية ناجحة. وفي حال نجاحها، فمن المرجح أن تمنح المحكمة تعويضا يتراوح ما بين ١.٠٠٠.٠٠٠ وحدة عملة و٢.٠٠٠.٠٠٠ وحدة عملة.

وفي بياناتها المالية للسنة المنتهية في ٨×٢٠، لم تعترف المنشأة بالتزام للقضية ولم تفصح عن معلومات حولها.

وبالنسبة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٨×٢٠، أبلغت المنشاة عن ربح للسنة بقيمة ٦٠٠.٠٠٠ وحدة عملة.

يعتبر الخطأ جوهريا – فمن الممكن أن يؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي تمت على أساس البيانات المالية.

المجموعة الكاملة للبيانات المالية

٣.١٧ تشمل المجموعة الكاملة من البيانات المالية للمنشاة ما يلي:

(أ) **بيان المركز المالي** كما في **تاريخ إعداد التقارير (ارجع إلى القسم ٤)**

(ب) إما: **(ارجع إلى القسم ٥)**

(١) **بيان دخل شامل** مفرد لفترة إعداد التقارير يبين كافة بنود الدخل والمصاريف المعترف بها خلال الفترة بما فيها تلك البنود المعترف بها في تحديد **الربح أو الخسارة** (والتي تشكل المجموع الفرعي في بيان الدخل الشامل) وبنود **الدخل الشامل الآخر**، أو

(٢) **بيان دخل** منفرد وبيان دخل شامل منفصل. وإذا اختارت المنشأة عرض كلا بيان الدخل وبيان الدخل الشامل، يبدأ بيان الدخل الشامل بالربح أو الخسارة ثم يعرض بنود الدخل الشامل الآخر.

(ج) **بيان التغييرات في حقوق الملكية** لفترة إعداد التقارير **(ارجع إلى القسم ٦)**

(د) **بيان التدفقات النقدية** لفترة إعداد التقارير **(ارجع إلى القسم ٧)**

(ه) **الملاحظات** المؤلفة من ملخص للسياسات المحاسبية الهامة والمعلومات التوضيحية الأخرى **(ارجع إلى القسم ٨)**

٣.١٨ في حال كانت التغييرات الوحيدة في حقوق الملكية خلال الفترات التي تم عرض البيانات المالية لها ناشئة من الربح أو الخسارة ودفع أرباح الأسهم وتصحيحات **أخطاء** الفترة السابقة والتغييرات في السياسة المحاسبية، يمكن أن تعرض المنشاة **بيان دخل وأرباح مستبقاة** منفرد مكان بيان الدخل الشامل وبيان التغيرات في حقوق الملكية (انظر الفقرة ٦.٤).

٣.١٩ إذا لم يكن لدى المنشأة أية بنود في الدخل الشامل الآخر لأي من الفترات التي تم عرض البيانات المالية لها، فيمكنها غرض بيان دخل فقط، أو يمكنها عرض بيان دخل شامل يكون فيه "البند الرئيسي" بعنوان "الربح أو الخسارة".

٣.٢٠ لان الفقرة ٣.١٤ تقتضي المبالغ المقارنة بالنسبة للفترات السابقة لكافة المبالغ المعروضة في البيانات المالية، فإن المجموعة الكاملة من البيانات المالية تعني أن المنشأة تعرض، كحد أدنى، اثنتين من كل من البيانات المالية المطلوبة والملاحظات ذات العلاقة.

٣.٢١ في المجموعة الكاملة للبيانات المالية، تعرض المنشأة كل بيان مالي على نفس القدر من الوضوح.

٣.٢٢ يمكن أن تستخدم المنشأة عناوين البيانات المالية عدا تلك المستخدمة في هذا المعيار طالما لا تكون مضللة.

الملاحظات

في بعض نطاقات الاختصاص، يشار عموما إلى بيان المركز المالي باعتباره الميزانية العمومية.

تحديد البيانات المالية

٣.٢٣ تحدد المنشأة بكل وضوح كل من البيانات المالية والملاحظات وتميزها عن المعلومات في نفس الوثيقة. إضافة لذلك، تعرض المنشاة المعلومات التالية بشكل واضح وتكررها عند الضرورة لفهم المعلومات المعروضة:

أ- اسم المنشأة المعدة للتقارير وأي تغيير على اسمها منذ نهاية فترة إعداد التقارير السابقة.

ب- ما إذا كانت البيانات المالية تغطي منشأة منفردة أو **مجموعة** منشآت.

ج- تاريخ نهاية فترة إعداد التقارير والفترة المشمولة بالبيانات المالية.

د- **عملة العرض**، حسبما هي معرفة في القسم ٣٠ "ترجمة العملة الأجنبية".

ه- مستوى التدوير، إن وجد، المستخدم في عرض المبالغ في البيانات المالية.

الملاحظات

تعتبر عملة العرض العملة التي تعرض بها البيانات المالية.

وتجعل المنشأة البيانات المالية مفهومة أكثر من خلال عرض المعلومات بآلاف أو ملايين وحدات عملة العرض. ويعتبر هذا الأمر مقبولا طالما أن المنشاة تفصح عن مستوى التدوير ولا تحذف ايى معلومات هامة.

أمثلة ٢.٢٣ – تحديد البيانات المالية

	الإشارة إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم
المجموعة س ص ع (المجموعة س ص سابقا)	٣.٢٣ (أ)
البيان الموحد للمركز المالي	
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠×٢ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠×١	٣.٢٣ (ب)
٠٠٠ وحدة عملة ٠٠٠ وحدة عملة	٣.٢٣ (ج)
...	٣.٢٣ (د) و(هـ)

٣.٢٤ تفصح المنشأة عمل يلي في الملاحظات:

(أ) المقر والشكل القانوني للمنشأة، وبلد تأسيسها وعنوان مكتبها المسجل (أو المكتب الرئيسي لأعمالها، إذا كان يختلف عن المكتب المسجل).

(ب) وصف لطبيعة عمليات المنشأة ونشاطاتها الرئيسية.

مثال – الافصاحات الأخرى

مثال ١٨ مستخلص من الملاحظات في البيانات المالية الموحدة للمجموعة (أ) للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٨×٢٠:

الملاحظة ١ المعلومات العامة

شركة (أ) المحدودة (الشركة) عبارة عن شركة محدودة تم تأسيسها في نطاق الاختصاص ص. ويقع مكتبها المسجل ومكان أعمالها الرئيسي في:

الطابق الأول

٣٠ شارع كولد

ايس باي

القطب الشمالي

ايه بي ١١١ واي زد

وتتألف المجموعة أ من الشركة وشركتها التابعة المحدودة (ب) المملوكة بالكامل. وتتلخص نشاطاتها الرئيسية في تصنيع وبيع المثلجات وتقديم الجولات لمشاهدة تصنيع المثلجات للسياح الزائرين.

عرض المعلومات غير المطلوبة بموجب هذا المعيار

٣.٢٥ لا يتطرق هذا المعيار إلى عرض المعلومات القطاعية أو حصة السهم من الأرباح أو التقارير المالية المرحلية من المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم. وتصف المنشأة التي تقدم هذه الافصاحات أساس إعداد وعرض المعلومات.

الملاحظات

لا يتعين على المنشأة التي تعد بياناتها المالية وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم عرض المعلومات القطاعية ولا يتعين عليها عرض حصة السهم من الأرباح. لكن، يتعين على المنشاة التي تختار عرض المعلومات القطاعية أو حصة السهم من الأرباح أو كليهما الإفصاح عن تلك الحقيقة ويجب أن تصف أساس إعداد وعرض المعلومات.

ويمكن أن تختار المنشأة التي اختارت عرض المعلومات القطاعية (ولا يتعين عليها) إعداد معلوماتها القطاعية وفقا لمتطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٨ "القطاعات التشغيلية" من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة. ويمكن أن تعد المنشأة أيضا وتعرض المعلومات القطاعية على أساس آخر. ويجب على المنشاة التي تختار عرض المعلومات القطاعية الإفصاح عن تلك الحقيقة ووصف أساس إعداد وعرض المعلومات.

وعلى نحو مشابه، ويمكن أن تختار المنشأة التي اختارت عرض المعلومات القطاعية(ولا يتعين عليها) إعداد معلوماتها القطاعية وفقا لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي ٣٣ "حصة السهم من الأرباح" من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة. ويمكن أن تعد المنشأة أيضا وتعرض المعلومات القطاعية على أساس آخر. ويجب على المنشاة التي تختار عرض المعلومات القطاعية الإفصاح عن تلك الحقيقة ووصف أساس إعداد وعرض المعلومات.

ولا تفرض المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة ولا المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم أي المنشآت التي ينبغي أن تنشر التقارير المالية المرحلية أو مدى تكرار ذلك أو مدى قرب الموعد بعد نهاية الفترة المرحلية.

ويقرر الآخرون هذه المسائل (مثلا الحكومات الوطنية). وعليه، لا يتعين على المنشاة إعداد وعرض التقارير المالية المرحلية لكي تلتزم بمتطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

ووفقا للفقرة ٣.٢٥، يمكن للمنشأة التي تختار إعداد التقارير المرحلية (أو يتعين عليها القيام بذلك) إعداد المعلومات القطاعية وفقا لمعيار المحاسبة الدولي ٣٤ "إعداد التقارير المالية المرحلية". ويجب على المنشاة التي تعد وتعرض التقارير المالية المرحلية الإفصاح عن تلك الحقيقة ووصف أساس إعداد وعرض المعلومات.

أمثلة – حصة السهم من الأرباح

مثال ١٩ تختار المنشاة التي تدعي الالتزام بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم عرض حصة السهم من الأرباح وفقا لمعيار المحاسبة الدولي ٣٣ "حصة السهم

من الأرباح". تفصح المنشاة عن تلك الحقيقة وتصف بصورة كافية أساس إعداد وعرض حصة السهم من الأرباح في بياناتها المالية السنوية.

بالنظر إلى تلك الحقائق، تلتزم المنشأة بمتطلبات الفقرة ٣.٢٥ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

مثال ٢٠ تعرض المنشاة التي تدعي الالتزام بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم حصة السهم من الأرباح الأساسية وفقا لمعيار المحاسبة الدولي ٣٣ "حصة السهم من الأرباح". لكن، وعلى عكس متطلبات معيار المحاسبة الدولي ٣٣، لا تعرض المنشأة حصة المتراجع من الأرباح لكل سهم. وتفصح المنشأة، في بياناتها المالية، عن حقيقة أنها تعرض حصة السهم من الأرباح الأساسية وتصف أساس إعداد وعرض حصة السهم من الأرباح الأساسية.

بالنظر إلى تلك الحقائق، تلتزم المنشأة بمتطلبات الفقرة ٣.٢٥ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

مثال ٢١ تعرض المنشاة التي تدعي الالتزام بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم حصة السهم من الأرباح وفقا لمعيار المحاسبة الدولي ٣٣ "حصة السهم من الأرباح". لكن، لا تفصح المنشاة عن تلك الحقيقة في بياناتها المالية السنوية. علاوة على ذلك، لا تصف أساس إعداد وعرض حصة السهم من الأرباح.

في هذه الحالة، لا تلتزم المنشأة بمتطلبات الفقرة ٣.٢٥ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم. ويكون الإفصاح مطلوبا لأساس إعداد وعرض حصة السهم من الأرباح.

مثال ٢٢ تعرض المنشاة التي تدعي الالتزام بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم حصة السهم من الأرباح الأساسية في بياناتها المالية السنوية. وتحسب حصة السهم من الأرباح من خلال قسمة "الأرباح المتوقعة" على عدد الأسهم العادية في الإصدار في نهاية فترة إعداد التقارير. وتحسب المنشاة "الأرباح المتوقعة" من خلال إلغاء بنود محددة تعتبر أنها لا تشير إلى الأرباح المتوقعة المستقبلية للمنشاة من صافي الربح للفترة. وتفصح المنشاة في بياناتها المالية السنوية عن تلك حقيقة أنها تعرض حصة السهم من الأرباح وتصف بصورة تامة أساس إعداد وعرض حصة السهم من الأرباح.

في هذه الحالة، تلتزم المنشأة بمتطلبات الفقرة ٣.٢٥ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

التقديرات الهامة والأحكام الأخرى

يقتضي تطبيق متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم على المعاملات والأحداث غالبا إصدار الأحكام. وتعتبر المعلومات حول الأحكام الهامة والمصادر الرئيسية لشكوك التقديرات مفيدة في تقييم مركز المنشاة المالية وأدائها وتدفقاتها النقدية.

ونتيجة لذلك، ووفقا للفقرة ٨.٦، يجب أن تفصح المنشأة عن الأحكام التي قامت بها الإدارة خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمنشأة والتي لها أعظم الأثر على المبالغ المعترف بها في البيانات المالية.

علاوة على ذلك، ووفقا للفقرة ٨.٧، يجب أن تفصح المنشأة عن المعلومات حول الافتراضات المهمة المتعلقة بالمستقبل والمصادر الرئيسية الأخرى لشكوك التقديرات في تاريخ إعداد التقارير، والتي لها مخاطر هامة لأنها يمكن أن تتسبب بإصدار حكم هام على القيم المسجلة للأصول والالتزامات خلال السنة المالية القادمة.

وتقضي الأقسام الأخرى من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم الإفصاح عن معلومات حول أحكام وشكوك تقديرات معينة (مثلا، تقتضي الفقرة ٣.٩ الإفصاح عن الشكوك الهامة المتعلقة بأحداث أو ظروف تلقي بظلال هامة على قدرة المنشاة على الاستمرار كمنشأة مستمرة).

وفي العديد من الحالات، يتم مواجهة القليل من الصعوبات في عرض البيانات المالية. لكن، يكون إصدار الأحكام الهامة مطلوبا في بعض الحالات (مثلا، يمكن أن تقتضي تقييمات الأهمية وتقييمات المنشأة المستمرة في بعض الظروف إصدار الحكام الهامة).

تقييمات الأهمية

تعتبر الحذوفات أو الأخطاء في البنود هامة إذا كان من الممكن، بشكل منفرد أو جماعي، أن تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها على أساس البيانات المالية. ويوحي تعريف الأهمية بأن المنشأة لا تحتاج إلى تقديم افصاحات معنية مطلوبة بموجب هذا المعيار إذا كانت المعلومات غير هامة وليس هناك حاجة لتطبيق السياسات المحاسبية للمنشاة عندما يكون اثر عدم تطبيقها غير هام. وتتم تقييمات الأهمية ضمن سياق مستخدمي البيانات المالية ممن يملكون معرفة منطقية بالأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبة ولديهم الرغبة بدراسة المعلومات المالية بمثابرة معقولة.

تعتمد الأهمية على حجم وطبيعة الحذف أو الخطأ المقدر في الظروف المحيطة. ويمكن أن يكون حجم أو طبيعة البند أو كليهما عاملا محددا.

تقييمات المنشأة المستمرة

كما هو محدد في الفقرات ٣.٨ و٣.٩، عند إعداد البيانات المالية يجب أن تقوم إدارة المنشاة بعمل تقييم لقدرة المنشاة على الاستمرار كمنشأة مستمرة. ويمكن أن يكون افتراض المنشاة المستمرة ملائما للمنشأة التي تعاني من صعوبات مالية. وتعتبر المنشاة منشاة مستمرة إلا إذا كانت الإدارة تنوي تصفية المنشأة أو إيقاف عملياتها أو ليس لديها بديل واقعي إلا القيام بذلك. وعندما توجه المنشأة صعوبات مالية فإن تقييم المنشاة المستمرة يمكن أن يشكل عبئا. وتحتاج الإدارة إلى دراسة مجموعة كبيرة من العوامل أثناء تقييم قدرة المنشأة على الاستمرار كمنشاة مستمرة، بما في ذلك الربحية المستقبلية والسيولة والمواثيق وغيرها.

وعند تقييم المنشأة على أنها ليست منشأة مستمرة (أي أن الإدارة لا تنوي تصفية المنشاة أو إيقاف عملياتها أو ليس لديها بديل واقعي إلا القيام بذلك)، فلا يتم إعداد البيانات المالية على أساس المنشاة المستمرة. وعند وجود شكوك حول قدرة المنشاة على الاستمرار كمنشاة مستمرة (حتى لو كان بإمكان المنشاة إعداد بياناتها المالية على أساس المنشاة المستمرة)، فيجب أن تفصح المنشأة عن المعلومات حول تلك الشكوك.

مقارنة مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة

تعتبر الاختلافات التالية هي الاختلافات الرئيسية بين المتطلبات كما تم إصدارها في ٩ يوليو ٢٠٠٩ لعرض البيانات المالية وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم (انظر القسم ٣ "عرض البيانات المالية") والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة (انظر معيار المحاسبة الدولي ١ "عرض البيانات المالية").

يستند معيار المحاسبة الدولي ١ والقسم ٣ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم على نفس مبادئ عرض البيانات المالية. لكن، حيث تم صياغة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم بلغة بسيطة وتشمل إرشادات اقل حول كيفية تطبيق المبادئ، فإن الفروقات بين معيار المحاسبة الدولي ١ والقسم ٣ يمكن أن تنشأ خلال الممارسة. ويتعامل القسم ٣ فقط مع مسائل العرض العامة. وتحدد الأقسام ٤–٦ و٨ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم المسائل التي يغطيها معيار المحاسبة الدولي ١. ووفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، فإن المنشأة التي لديها تغيرات في حقوق الملكية خلال الفترات التي يتم عرض البيانات المالية لها والتي تنشأ فقط من الربح أو الخسارة ودفع أرباح الأسهم وتصحيح أخطاء الفترة السابقة والتغييرات في السياسات المحاسبية يمكن أن تعرض بيان دخل وأرباح مستبقاة منفرد مكان بيان الدخل الشامل وبيان التغيرات في حقوق الملكية. ولا يتوفر تبسيط العرض هذا للمنشاة التي تعد تقاريرها وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة.

ووفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة، تشمل الإدارة بيان المركز المالي كما في بداية الفترة المقارنة الأسبق عندما تطبق المنشأة السياسة المحاسبية بأثر رجعي أو تقوم بإعادة عرض البنود بأثر رجعي في بياناتها المالية أو عندما تقوم بإعادة تصنيف البنود في بياناتها المالية (انظر معيار المحاسبة الدولي ١، الفقرة ١٠(هـ)) ولا يوجد في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم متطلب مكافئ (أي في تلك الظروف، لا تحتاج المنشأة إلى عرض بيان المركز المالي كما في بداية الفترة المقارنة الأسبق).

ويجب أن تقوم المنشاة التي تقوم بإعداد بياناتها المالية وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة بإعداد المعلومات القطاعية وفقا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٨ "القطاعات التشغيلية". ولا تقتضي المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم عرض المعلومات القطاعية في البيانات المالية.

وعلى نحو مماثل، تعرض بعض المنشآت التي تعد بياناتها المالية وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة حصة السهم من الأرباح وفقا لمعيار المحاسبة الدولي ٣٣ "حصة السهم من الأرباح". ولا تقتضي المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم عرض حصة السهم من الأرباح في البيانات المالية.

ويجب أن تفصح المنشاة التي تختار عرض المعلومات القطاعية أو حصة السهم من الأرباح أو كليهما عن تلك الحقيقة وتصف أساس إعداد وعرض تلك المعلومات.

اختبار المعرفة

اختبار للمعرفة بمتطلبات عرض البيانات المالية وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم من خلال الإجابة على الأسئلة التالية.

بعد إكمال الاختبار، يرجى التحقق من الإجابات مرة أخرى وفقا للإجابات الواردة بعد الاختبار.

يرجى افتراض أن كافة المبالغ عبارة عن مبالغ جوهرية.

ضع إشارة على المربع بجانب العبارة الصحيحة

السؤال ١

يقتضي العرض العادل تمثيلا صادقا لتأثير المعاملات والأحداث والظروف الأخرى وفقا لتعريفات ومعايير الاعتراف بالأصول والالتزامات والدخل والمصاريف المحددة في القسم ٢.

من المفترض أن ينتج العرض العادل، وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، من:

☐	أ–	التزام المنشاة الخاضعة للمساءلة العامة بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم
☐	ب–	التزام المنشاة الخاضعة للمساءلة العامة بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، مع الافصاحات الإضافية عند الضرورة
☐	ج–	التزام المنشاة غير الخاضعة للمساءلة العامة بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم
☐	د–	التزام المنشاة غير الخاضعة للمساءلة العامة بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، مع الافصاحات الإضافية عند الضرورة

السؤال ٢

في أي من الحالات التالية يمكن للمنشاة غير الخاضعة للمساءلة العامة الادعاء بأنها ملتزمة بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في بياناتها المالية؟

☐	أ–	تعد المنشأة بياناتها المالية وفقا لمبادئ المحاسبة المقبولة عموما المحلية التي تشبه بشكل كبير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم
☐	ب–	تعد المنشأة بياناتها المالية وفقا لمبادئ المحاسبة المقبولة عموما المحلية التي، باستثناء الاسم، يعتبر محتواها نفس محتوى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم
☐	ج–	تعد المنشأة بياناتها المالية وفقا لمبادئ المحاسبة المقبولة عموما المحلية التي، باستثناء الاسم، يعتبر محتواها نفس محتوى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم
☐	د–	كلا الحالتين (أ) و(ج) أعلاه

السؤال ٣

تقدم المنشاة غير الخاضعة للمساءلة العامة بيانا صريحا وغير متحفظ بالالتزام بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم:

☐	أ–	إذا كانت المنشاة ملتزمة بكافة متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم
☐	ب–	إذا كانت المنشاة ملتزمة بالغالبية العظمى من متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم
☐	ج–	تعد إذا كانت المنشاة ملتزمة بمبادئ المحاسبة المقبولة عموما المحلية المستندة إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم مع بعض الاختلافات المحددة
☐	د–	إذا كانت المنشاة ملتزمة بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة

السؤال ٤

أي من المنشآت التالية تعتبر منشاة مستمرة؟

☐	أ–	تنوي الإدارة تصفية المنشأة
☐	ب–	تنوي الإدارة إيقاف عمليات المنشأة
☐	ج–	ليس لدى الإدارة بديل واقعي غير إيقاف عمليات المنشأة
☐	د–	كافة الحالات من (أ) إلى (ج)

السؤال ٥

عند تغيير تصنيف البنود في بياناتها المالية، فإن المنشأة:

☐	أ–	يجب أن لا تصنف المبالغ المقارنة
☐	ب–	تستطيع أن تختار ما إذا كانت ستعيد تصنيف المبالغ المقارنة
☐	ج–	يجب أن تعيد تصنيف المبالغ المقارنة إلا إذا كان ذلك غير مجدي

السؤال ٦

البنود التي تكون طبيعتها أو وظيفتها إخلاء الطرف:

☐	أ–	يجب أن تعرض دائما بشكل منفصل في البيانات المالية
☐	ب–	يجب أن لا تعرض دائما بشكل منفصل في البيانات المالية (أي يجب تجميعها في البيانات المالية)
☐	ج–	يجب أن تعرض دائما بشكل منفصل في البيانات المالية إذا كانت تلك البنود هامة

السؤال ٧

تعتمد الأهمية على:

☐	أ–	طبيعة الحذف أو الخطأ
☐	ب–	حجم الحذف أو الخطأ
☐	ج–	حجم وطبيعة الحذف أو الخطأ المقدر في الظروف المحيطة

السؤال ٨

إذا كانت التغيرات في حقوق الملكية خلال الفترات التي يتم عرض البيانات المالية لها تنشأ فقط من الربح أو الخسارة ودفع أرباح الأسهم وتصحيح أخطاء الفترة السابقة والتغييرات في السياسات المحاسبية.

☐	أ–	تعرض المنشأة بيان الدخل ولكن ليس بيان التغيرات في حقوق الملكية
☐	ب–	تعرض المنشأة بيان الدخل الشامل ولكن ليس بيان التغيرات في حقوق الملكية
☐	ج–	تعرض المنشأة بيان الدخل وبيان التغيرات في حقوق الملكية

☐	د–	تعرض المنشأة بيان الدخل الشامل وبيان التغيرات في حقوق الملكية
☐	ه–	أن تعرض المنشاة بيان دخل وأرباح مستبقاة منفرد
☐	و–	يمكن أن تعرض المنشأة البيانات الواردة إما في (ج) أو (د) أو (هـ)

السؤال ٩

يجب أن تفصح المنشأة عم المعلمات المقارنة حول:

☐	أ–	الفترة المقارنة السابقة لكافة المبالغ التي تم إعداد تقارير بها
☐	ب–	الفترة المقارنة السابقة لكافة المبالغ التي تم إعداد تقارير بها ولكافة المعلومات الوصفية والسردية
☐	ج–	الفترة المقارنة السابقة لكافة المبالغ التي تم إعداد تقارير بها ولكافة المعلومات الوصفية والسردية عندما يكون من المهم فهم البيانات المالية للفترة الحالية
☐	د–	الفترتان المقارنتان السابقتان لكافة المبالغ التي تم إعداد تقارير بها

السؤال ١٠

تعرض المنشأة:

☐	أ–	بيان التدفقات النقدية بشكل أكثر أهمية من البيانات الأخرى
☐	ب–	بيان المركز المالي بشكل أكثر أهمية من البيانات الأخرى
☐	ج–	بيان الدخل الشامل بشكل أكثر أهمية من البيانات الأخرى
☐	د–	كل بيان مالي بنفس الأهمية

الإجابات

س١: (د) انظر الفقرة ٣.٢

س٢: (د) انظر الفقرة ٣.٣

س٣: (أ) انظر الفقرة ٣.٣

س٤: (د) انظر الفقرة ٣.٨

س٥: (ج) انظر الفقرات ٣.١١ و٣.١٢

س٦: (ج) انظر الفقرات ٣.١٥

س٧: (ج) انظر الفقرات ٣.١٦

س٨: (و) انظر الفقرات ٣.١٧ و٣.١٨

س٩: (ج) انظر الفقرات ٣.١٤

س١٠: (ج) انظر الفقرات ٣.٢١

تطبيق المعرفة

تطبيق المعرفة على متطلبات عرض البيانات المالية وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم من خلال حل دراسة الحالة أدناه.

بعد إكمال الاختبار، يرجى التحقق من الإجابات مرة أخرى وفقا للإجابات الواردة بعد الاختبار.

دراسة الحالة

تعتبر المنشأة صغيرة ومتوسطة الحجم (ج) شركة تابعة مملوكة بالكامل للمنشاة صغيرة ومتوسطة الحجم (ب)

في عام ٩×٢٠، اشترت المنشأة صغيرة ومتوسطة الحجم (أ) حصة مسيطرة في المنشأة صغيرة ومتوسطة الحجم (ب) وغيرت المنشأة صغيرة ومتوسطة الحجم (ج) مباشرة نهاية فترة إعداد التقارير من آخر يوم في نوفمبر إلى آخر يوم في ديسمبر. علاوة على ذلك، غيرت المنشأة صغيرة ومتوسطة الحجم (ب) المنشأة صغيرة ومتوسطة الحجم (ج) أسماءهما إلى المنشأة صغيرة ومتوسطة الحجم (أأ) والمنشأة صغيرة ومتوسطة الحجم (أأأ) على التوالي.

تعد المنشأة بياناتها المالية وفقا لمتطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

تعتبر وحدة العملة في نطاق الاختصاص (أ) هي العملة الوظيفية وعملة العرض بالنسبة للمنشآت.

إعداد مستخلص من الملاحظات على البيانات المالية الموحدة للمنشأة صغيرة ومتوسطة الحجم (أأ) في ٣١ ديسمبر ٩×٢٠ فيما يتعلق بتلك التطورات.

الإجابة على دراسة الحالة

مجموعة المنشأة صغيرة ومتوسطة الحجم (أأ) (سابقا المنشأة صغيرة ومتوسطة الحجم (ب))
الملاحظات على البيانات المالية الموحدة
لفترة ١٣ شهرا تنتهي في ٣١ ديسمبر ٩×٢٠

الملاحظة ١: أساس الإعداد والسياسات المحاسبية

أساس الإعداد

يتم إعداد هذه البيانات المالية الموحدة وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية. ويتم عرض المبالغ في البيانات المالية بوحدات العملية في نطاق الاختصاص (أ).

تغيير الاسم

في عام ٩×٢٠، أصبحت المجموعة خاضعة لسيطرة المنشأة صغيرة ومتوسطة الحجم (أ). ولتوافق اسمها مع اسم شركتها الأم، غيرت المجموعة اسمها إلى المنشأة صغيرة ومتوسطة الحجم (أأ). وتم تفعيل تغيير الاسم من خلال تغيير اسم المنشأة صغيرة ومتوسطة الحجم (ب) وشركتها التابعة المملوكة بالكامل وهي المنشاة صغيرة ومتوسطة الحجم (ج) إلى المنشأة صغيرة ومتوسطة الحجم (أأ) والمنشأة صغيرة ومتوسطة الحجم (أأأ) على التوالي.

فترة إعداد التقارير

في عام ٩×٢٠، أصبحت المجموعة خاضعة لسيطرة المنشأة صغيرة ومتوسطة الحجم (أ). ولتوافق نهاية فترة إعداد تقاريرها مع فترة إعداد تقارير شركتها الأم، غيرت المجوعة نهاية فترة إعداد تقاريرها من آخر يوم في نوفمبر إلى آخر يوم في ديسمبر. ونتيجة لذلك، فإن بيان الدخل الشامل وبيان التغييرات في حقوق الملكية وبيان التدفقات النقدية والملاحظات ذات العلاقة أصبحت لفترة ١٣ شهرا تنتهي في ٣١ ديسمبر ٩×٢٠.

أساس التوحيد

تتألف المجموعة من المنشأة صغيرة ومتوسطة الحجم (أأ) (سابقا المنشأة صغيرة ومتوسطة الحجم (ب)) وشركتها التابعة المملوكة بالكامل وهي المنشأة صغيرة ومتوسطة الحجم (أأ) (سابقا المنشاة صغيرة ومتوسطة الحجم (ج)). وتم عرض هذه البيانات المالية الموحدة على أنها لمنشاة اقتصادية واحدة. وتم إلغاء تأثيرات كافة المعاملات ضمن المجموعة.

سجل المراجعة

	مراجعة موظفين التعليم	موظفي المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم	مراجعة موظفي المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية	المراجعة الخارجية المدقق الأكاديمي (×٢)	مراجعة أعضاء مجلس معايير المحاسبة الدولية رفيعي المستوى	المراجعة التحريرية
المقدمة	×	×	×	×	×	×
توضيح المتطلبات	×	×	×	×	×	×
التقديرات والأحكام الهامة	×	×	×	×	×	×
مقارنة مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة	×	×	×	×	×	×
اختبار المعرفة	×	×	×	×	×	×
تطبيق المعرفة – دراسة الحالة ١	×	×	×	×	×	×